S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1996/463
24 June 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٩٦، موجهة الى مجلس الأمن من الرئيس التنفيذي للجنة الخاصة التي أنشأها الأمين العام عملا بالفقرة ٩ (ب) '١' من قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١)

يشرفني أن أحيل طيه التقرير الذي طلبه مني مجلس الأمن في بيان رئيس المجلس (S/PRST/1996/28) المؤرخة ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٦. ويبين التقرير الولاية التي خولني أياها المجلس في البيان. ثم يصف بإيجاز المهمة التي قمت بها في بغداد، عملا بتلك الولاية، والمحادثات التي أجريتها هناك مع كبار أعضاء الحكومة، ونتائج مهمتي.

(توقيع) رولف إيكيوس
الرئيس التنفيذي

240696 240696 96-15660

المرفق

تقرير الرئيس التنفيذي للجنة الخاصة التي أنشأها الأمين العام عملا بالفقرة ٩ (ب) '١' من قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١)، عن المهمة التي قام بها في بغداد، من ١٩ الى ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٩٦

مقدمة

١ - في الجلسة ٣٦٧٤ التي عقدها مجلس الأمن في ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٦، أدلى رئيس المجلس ببيان (S/PRST/1996/28) باسم المجلس طلب فيه المجلس:

"... الى رئيس اللجنة الخاصة أن يقوم بزيارة بغداد في أقرب وقت ممكن بغية تأمين الوصول الفوري، غير المشروط وغير المقيد الى جميع المواقع التي ترغب اللجنة الخاصة في تفتيشها، وإجراء حوار تطلعي بشأن المسائل التي تدخل في إطار ولاية اللجنة. ويطلب كذلك الى الرئيس أن يقدم تقريرا بعد ذلك مباشرة الى المجلس عن نتائج زيارته وعن أثر سياسات العراق على ولاية اللجنة الخاصة وعملها".

٢ - وقد جاء هذا البيان كمتابعة لقرار مجلس الأمن ١٠٦٠ (١٩٩٦) المؤرخ ١٢ حزيران/يونيه ١٩٩٦، والذي اتخذ بالإجماع على إثر رفض العراق السماح لفريق تفتيش تابع للجنة بالوصول الى بعض المواقع التي عينتها اللجنة بغرض تفتيشها. وتكرر رفض السماح بالوصول الى المواقع في اليوم التالي لاتخاذ القرار، وهو ما حمل رئيس المجلس على إصدار البيان المشار إليه آنفا. وقد طالب المجلس في كل من القرار والبيان أن يمتثل العراق لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وأن يسمح، بوجه خاص، لأفرقة التفتيش التابعة للجنة بالوصول الفوري وغير المشروط وغير المقيد الى أي أو كل المناطق والمرافق والمعدات والسجلات ووسائل النقل التي قد ترغب في تفتيشها.

٣ - وعملا بتوجيهات مجلس الأمن، غادر الرئيس التنفيذي للجنة الخاصة نيويورك في ١٧ حزيران/يونيه متوجها الى بغداد، عن طريق البحرين. وكان يرافقه السيدان جون سكوت وإيوين بوكانن والسيدة أوليفيا بلاتون من مكتبه. وانضم الى الفريق في البحرين السيد نيكيتا سميدوفيتش، نائب رئيس عمليات اللجنة، وانضم إليه في بغداد السيد غوران والن، مدير مركز الرصد والتحقق التابع للجنة في بغداد. ووصل الرئيس التنفيذي وفريقه التابع للمقر الى بغداد في ١٩ حزيران/يونيه وغادروها في ٢٢ حزيران/يونيه، بعد استكمال المهمة.

٤ - وخلال الفترة المنقضية في بغداد، عُقدت ثلاثة اجتماعات عامة مع ممثلي العراق؛ وأجرى الرئيس التنفيذي ثلاثة لقاءات خاصة مع السيد طارق عزيز، نائب رئيس الوزراء؛ وعقدت ثلاث جلسات لأفرقة

عاملة. واتسمت الاجتماعات والجلسات بطول مدتها، إذ استغرق كل منها مدة تتراوح بين ساعتين وثلاث ساعات أو يزيد.

المناقشات

٥ - عقد مساء يوم ١٩ حزيران/يونيه اجتماع عام في وزارة الخارجية ببغداد. وترأس وفد العراق السيد طارق عزيز، نائب رئيس الوزراء، وضم الفريق عامر محمد رشيد العبيدي، وزير النفط والفريق عامر السعدي، كبير المستشارين في مكتب الرئيس، والسيد عبد المجيد ضيف مدير هيئة التصنيع الحربي، والسيد رياض القيسي وكيل وزارة الخارجية، والعميد حسام أمين مدير مديرية الرقابة الوطنية العراقية ومسؤولين متنوعين آخرين من وزارة الخارجية وهيئة التصنيع الحربي ومديرية الرقابة الوطنية. وأدلى كل من الرئيس التنفيذي ونائب رئيس الوزراء ببيان افتتاحي.

٦ - وذكر الرئيس التنفيذي أن ولايته تقتضي منه أن يحصل من العراق على التأكيدات المتعلقة بما طالب به المجلس من إتاحة الوصول الى المواقع وأن يجري حوارا مستقبلي المنحى بشأن المسائل الأخرى. وأعرب عن أمله في أن يفضي الحوار الى اعتماد برنامج عمل مشترك وأن تعالج مسألة الوصول الى المواقع بالترادف مع محتويات برنامج العمل المكرسة للمستقبل. فإذا ما اعتمد كلا الجانبين نهجا إيجابيا إزاء المناقشات فقد يتاح تحقيق نتائج طيبة. وذكر نائب رئيس الوزراء أن العراق سيواصل التعاون مع اللجنة الخاصة إلا أنه توجد في الوقت الحاضر أزمة ثقة. فالعراق يساوره قلق بالغ من أن تنطوي المواقع التي عينتها اللجنة الخاصة مؤخرا للتفتيش على قضايا متعلقة بسيادة العراق وأمنه القومي. ولا بد من ضمان السيادة والأمن قبل السماح بالوصول الى مواقع من قبيل الوزارات ومواقع أمن الدولة وبعض المواقع العسكرية. وتحقيقا لهذه الغاية، قدم نائب رئيس الوزراء، في رسالته الى المدير التنفيذي المؤرخة ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٦، مقترحات لتسوية المسألة نهائيا. وأعرب عن استعداده لمواصلة مناقشة المسألة مع الرئيس التنفيذي ودراسة المقترحات المتعلقة ببرنامج العمل المشترك.

٧ - واتفق الجانبان على الاجتماع ثانية في جلسة عامة تعقد صباح اليوم الثالي، ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦، في مقر هيئة التصنيع الحربي، لمناقشة الجوانب التقنية للمسائل المقرر النظر فيها بغية إدراجها في برنامج العمل. وترأس وفد العراق هذه المرة الفريق عامر رشيد العبيدي. وأسفرت المناقشات عن الاتفاق على أن يقوم الرئيس التنفيذي بإعداد وتقديم مشروع لبرنامج العمل المشترك.

٨ - وفي مساء يوم ٢٠ حزيران/يونيه، عقد الرئيس التنفيذي اجتماعا خاصا مع السيد طارق عزيز، أجريا خلاله استعراضا مفصلا للوضع والعواقب التي يمكن أن يتحملها العراق لو لم تؤد المناقشات الراهنة الى نتيجة إيجابية. واستؤنف الاجتماع صباح يوم ٢١ حزيران/يونيه، فسلم الرئيس التنفيذي نص بيان مشترك ممكن بشأن مسألة الوصول الى المواقع. وأدلى نائب رئيس الوزراء عند ذاك بملاحظات أولية بشأن المشروع، مشيرا الى أنه غير مقبول بسبب بعض الصيغ الواردة فيه.

٩ - وفي اجتماع عام آخر عقد مساء يوم ٢١ حزيران/يونيه، ترأس فيه السيد طارق عزيز مرة أخرى الوفد العراقي وانضم إليه هذه المرة السيد محمد سعيد الصحاف، وزير خارجية العراق، نوقش مشروع برنامج العمل الذي قدمه الرئيس التنفيذي مساء اليوم السابق واقتراح مقابل من العراق. كما قدم الرئيس التنفيذي الى نائب رئيس الوزراء مشروعا آخر لبيان مشترك يحل في رأيه الصعوبات التي أشار إليها السيد طارق عزيز في وقت سابق من اليوم. وتعهد نائب رئيس الوزراء بالنظر في النص.

١٠ - وفي ختام الجلسة المسائية، اجتمع فريقان مصغران يمثلان كل من الجانبين لاستعراض مشاريع برنامج العمل المشترك وبحث شواغل العراق إزاء عمليات التفتيش في المواقع التي يعتبر أنها تنطوي على مساس بمسألة السيادة والأمن الوطني. وبعد أن استعرض تلك الشواغل، أبلغ الرئيس التنفيذي نائب رئيس الوزراء بأنه يمكن للرئيس، في اعتقاده، معالجة ذلك الأمر، بأن يضع طرائق للتفتيش في تلك المواقع، (وعددها محدود جدا) بحيث يجري في ظل إجراءات خاصة تراعى فيها شواغل العراق المشروعة فيما يتعلق بأمنه، وتحقق أهداف التفتيش، وتحفظ في الوقت نفسه، للجنة الخاصة كامل حقوقها ومركزها وامتيازاتها وحصاناتها. وأعرب نائب رئيس الوزراء عن تقديره لهذا النهج.

١١ - وخلال صباح وأوائل بعد ظهر يوم ٢٢ حزيران/يونيه، اجتمع فريق عامل يضم أعضاء من الجانبين لبحث القضايا المعلقة. وفيما يلي بيان النتائج.

النتائج التي أحرزتها البعثة الموفدة الى بغداد

برنامج العمل المشترك

١٢ - توصل الفريق العامل الى اتفاق بشأن برنامج العمل المشترك. ويسجل برنامج العمل المشترك هذا اعتزام العراق أن يقدم قبل نهاية حزيران/يونيه ١٩٩٦، إقراراته الرسمية المتضمنة كشوف معلومات نهائية وكاملة عن برامجه المحرمة في المجالات غير النووية. وقد سلم العراق كشوف المعلومات الخاصة بالمجالين البيولوجي والكيميائي قبيل مغادرة الرئيس التنفيذي بغداد مباشرة. ويبين برنامج العمل المشترك، أيضا، التدابير المتعين على اللجنة اتخاذها للتحقق من صحة الإقرارات. ويذكر، كذلك، الخطوات الواجب اتخاذها تعزيزا لعملية بناء الثقة لدى كل من الجانبين. ويحدد بعض المجالات الأساسية التي ستركز عليها اللجنة الخاصة والعراق، على سبيل الأولوية لتعجيل عملية التحقق. وأخيرا، يتضمن البرنامج المشترك موافقة الجانبين على عقد اجتماعات على الصعيد السياسي، كل شهرين، لتكريس الاهتمام للقضايا الأساسية، واستعراض التقدم المحرز، وتقرير ما يلزم من جهود أخرى. وفي الختام، يتضمن البرنامج تعهد اللجنة بإبلاغ مجلس الأمن، بشكل منتظم، بالتقدم المحرز في تنفيذ البرنامج.

البيان المشترك

١٣ - خلال اجتماع الفريق العامل في ٢٢ حزيران/يونيه، أعلن السيد طارق عزيز، أن حكومة العراق وافقت على نص البيان المشترك الذي اقترحه الرئيس التنفيذي على نائب رئيس الوزراء اليوم السابق،

وذلك رهنا بإجراء تغييرات طفيفة في الصياغة. وقد قبل الرئيس التنفيذي تلك التغييرات، وبعد إعداد نص نهائي، وقع نائب رئيس الوزراء والرئيس التنفيذي على البيان المشترك. وفيما يلي نصه:

"بيان مشترك

"أسفر الحوار الذي جرى في بغداد، في الفترة من ١٩ الى ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٩٦، بين نائب رئيس وزراء العراق والرئيس التنفيذي للجنة الخاصة، عن إصدار البيان التالي لإدراجه في تقرير الرئيس التنفيذي الى مجلس الأمن:

"أعادت حكومة العراق تأكيد التزامها بمواصلة تعاونها مع اللجنة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية في الوفاء بالتزاماتها وفقا لقرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) وسائر القرارات ذات الصلة، وتعهدت بتأمين وصولهما فورا دون شروط أو قيد الى جميع المواقع التي قد تود اللجنة أو الوكالة الدولية للطاقة الذرية تفقدها. وتعهدت اللجنة الخاصة، مسترشدة في ذلك بالتزام الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بسيادة العراق وسلامته الإقليمية واستقلاله، بأنها، في أدائها لولايتها وممارستها لحقوقها المنصوص عليها في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ستعمل في ظل الاحترام الكامل لشواغل العراق الأمنية المشروعة.

"واتفق العراق واللجنة على تكثيف عملهما كيما يتسنى للجنة أن تبلغ مجلس الأمن، في أقرب وقت ممكن، بأن العراق قد أدى التزاماته المنصوص عليها في الفرع جيم من القرار ٦٨٧ (١٩٩١) على النحو المبين في الفقرة ٢٢ من ذلك القرار. وتحقيقا لتلك الغاية، اتفق العراق واللجنة الخاصة كذلك على عقد اجتماعات منتظمة على الصعيد السياسي كل شهرين لتكريس الاهتمام للقضايا الأساسية، واستعراض التقدم المحرز وتقرير أي جهد إضافي لازم لتحقيق الهدف آنف الذكر.

"وتعزيزا لأي حوار تطلعي، أقر نائب رئيس وزراء العراق والرئيس التنفيذي للجنة الخاصة برنامج عمل مشترك.

"(توقيع) طارق عزيز
نائب رئيس وزراء
جمهورية العراق

"(توقيع) رولف ايكيوس
الرئيس التنفيذي
للجنة الخاصة

بغداد، ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٩٦".

استنتاجات

١٤ - يوفر البيان المشترك التأكيدات التي التمسها مجلس الأمن في الولاية التي اسندها الى الرئيس التنفيذي في بيان رئيس المجلس المؤرخ ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٦ (S/PRST/1996/28). وهي التأكيدات الخاصة بتأمين الوصول الى المواقع. ولو لم تكن مهمة الرئيس التنفيذي قد أسفرت عن نتائج ايجابية، فإن إمكانية قيام اللجنة بإبلاغ مجلس الأمن بأن العراق يمتثل لالتزاماته المنصوص عليها في الفرع جيم من قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) كانت ستُرجأ الى أجل غير مسمى. وبالمثل، يعتقد الرئيس التنفيذي، كما شرح لنائب رئيس الوزراء، أن عزلة العراق كانت ستزداد، وكان من الممكن أن يتخذ المجلس مزيدا من الإجراءات لكفالة الامتثال لقراراته. وبدون الحق في تفتيش أي موقع تعتقد اللجنة بناء على أسباب وجيهة أن به أسلحة أو مواد محظورة، لكانت اللجنة قد أضيرت من حيث نفعها في تحقيق أهداف المجلس، ضررا لا يمكن تداركه. وتنعقد النية على اتباع برنامج تفتيش نشط عما قريب يسمح بالتحقق على وجه السرعة من التزام الحكومة بالوفاء بتعهدها الصريح الوارد في البيان المشترك. ومن المفروض أن تؤدي النتائج المحرزة في ختام المهمة، لو نُفذت بالكامل في الممارسة العملية، الى التعجيل بأعمال اللجنة الى حد كبير ومن ثم الى تقريب الموعد الذي يمكن فيه للجنة الإبلاغ بأن العراق اتخذ الخطوات المطلوبة منه وفاء بالتزاماته المنصوص عليها في الفرع جيم من القرار ٦٨٧ (١٩٩١).